مجلة علوم التربية

دورية مغربية فصلية متخصصة

ملف خاص عن الكتاب المدرسي

- علي صديقي
- حياة شتواني
- الحسين زاهدي
- أحمد الكبداني
- عبد الوهاب صديقي

مقالات

- مصطفى حجازي
- الغالي أحرشاو
- بنعيسى زغبوش
- عبد العزيز قريش
- العربي الهداني
- عبد الرحيم الضاقية
- جمال الحنصالي
- يونس البوتكمانتي
- رشيد بن بيه

العدد التاسع والأربعون - أكتوبر 2011

إصلاح نظام تكوين المدرسين
من بوادر الإصلاح التربوي الشامل

✍ يونس البوتكمانتي

إن الناظر في ما آل إليه الشأن التربوي المغربي ليقول لسان حاله أننا في أمس الحاجة إلى خطوات عملية، تنبع منها صفات و سمات الإرادة الحقيقية، نقوم من خلالها بقيادة الوطن نحو إصلاح جذري، إن لم نقل بناء من جديد، يكون هذا الإصلاح أداة لمحو كل المخلفات التي تركتها الإصلاحات الترقيعية والسطحية على أجيال مغربية عديدة.

إن النتائج التي حققها النظام التعليمي المغربي لم تكن كافية لسد حاجيات مغرب وعالم اليوم. "إنه لم يتوفق إلا في إعادة إنتاج الأمية والجهل في أعلى مراتبها، ولم يتوفق إلا في إفراز الفشل المدرسي بكل أشكاله وتفرعاته، ولم يتوفق إلا في الدفع بالآلاف إلى سوق في البطالة واسع موسع، فأضحى بالتالي ولكأنه ماكينة حقيقية لتفريغ الجهلة والعطلة والفاشلين، حتى باتت المنظومة برمتها معطوبة، مهترئة، غير قادرة على ضبط مسارها، منخورة بسرطان من نوع خاص، تتكاثر بصلبه الخلايا دونما موجه أو ناظم أو ضابط للإيقاع."[1] ولم تتوفق الجامعات المغربية بعدما مر الطالب بكل أسلاك التعليم إلا في تخريج طلاب أميين أو كما قال الدكتور المهدي المنجرة "أمية المثقفين"[2]

ولقد تطرق الباحثون في مجال التربية والتعليم وعالجوا مسألة الإصلاح التربوي بالمغرب فأدلى كل بدلوه وتحدث كل عن الأمر من منظوره الشخصي، فجاءت هذه المساهمة عسى أن يكون لها حظ في المشاركة الفعلية والإيجابية في رص الصفوف ووضع اللبنات التي تمكننا من المضي قدما نحو إصلاح للتربية والتعليم ننشده، وإلى جيل مغربي واع ومثقف، حق الوعي والثقافة، ننتظره.

ولما كانت العملية التعليمية والتربوية، كما يقول الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، تقوم على جهود المدرسين في المقام الأول[3]، رأينا أن تغيير نهج تكوين المدرسين، نحو طريقة أفضل تليق ومقام المهمة الموكولة إليهم، يجب أن يأتي في مقدمة الإصلاح التربوي، الذي لن يتوقف عند هذا الحد

أعني الإصلاح التربوي بل سيمضي قدما نحو إصلاح شمولي يهم المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية...

الإصلاح التربوي أساس الإصلاح الشامل:

قبل الخوض فيما ستجود به قريحتي في مسألة تغيير نظام تكوين المدرسين، أرى أنه من اللازم الإجابة عن أسئلة جوهرية مؤداها: لماذا نحن في أمس الحاجة إلى إصلاح تربوي؟ هل إصلاح التعليم قائم على إصلاح غيره من القطاعات؟ أم العكس هو الصواب؟

يقول محمد يتيم: "إننا لا نتصور إصلاحا دون مناخ ديمقراطي أي دون مؤسسات منتخبة انتخابا حرا ونزيها، ودون حكومة مسؤولة، ودون وزارة مسؤولة سياسيا، ودون برلمان يمثل التطلعات الشعبية ويعبر عنها، وله صلاحيات رقابية وتشريعية حقيقية، لسبب بسيط هو أن المناخ السياسي غير الدمقراطي لا يمكن أن ينتج نظاما تعليميا ديمقراطيا، ولا يمكن إلا أن ينتج سياسات و خيارات تعليمية لا تعبر عن الحاجيات الحقيقية للشعب، بل تسهم في معاودة إنتاج وتوسيع الفوارق في مجال الاستفادة من الحق في التعليم والتكوين الذي ينفق عليه المغاربة كلهم لتستفيد منه الفئات والجهات الأكثر يسرا في المجتمع."[4]

إلا أن عقد الآمال على "نخب" سياسية شاخت في مراكز القرار و مردت على التملق والتواطؤ والنفاق إما أن يكون ضربا من ضروب الخيال أو حلما طوباويا بعيد المنال. إن هذه "النخب"، التي "تقود المغرب سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا..."، تخرجت إما من مدارس ومعاهد وجامعات المستعمرين الجدد الذين لا يخدمون إلا مصالحهم، أو من المدارس والمعاهد والجامعات المغربية، ولما لم تكن هناك إرادة مغربية حقيقية وتعليم حر نزيه، لتكوين أطر حية تسير بالأمة نحوالمراتب العليا وتبلي في ذلك بلاء حسنا، أفضى بنا الأمر إلى أن نعيش أزيد من نصف قرن في مغرب "ما بعد الاستقلال" دون أن نرى أو نلمس أي تغيير جذري يجعل منا أمة تتباهى وتتفاخر أمام الأمم، اللهم تلك الترقيعات والتعديلات السطحية التي لا تسمو بأي شكل من الأشكال إلى مراتب التغيير الحقيقي ومقامات الرقي الحضاري.

جاء في نفس السياق، الذي أفصح عنه محمد يتيم، قول عبد الله ضيف: "لا يمكن معالجة مشكل التعليم بمعزل عن باقي المجالات الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأن معالجته يجب أن تكون شاملة وواقعية ومتكاملة..."[5]

وكان الأصح أن نقول بعكس ذلك أي أن المجالات الأخرى هي التي لا يمكن أن نعالجها بمعزل عن مشكل التعليم وبمعنى أوضح وأجل: إن تطور وازدهار وإصلاح المجالات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية يرتكز بالأساس على إصلاح منظومة التربية و التعليم، حيث سيخرّج التعليم ويكوّن جيلا من الشرفاء المثقفين والواعين والغيورين على أمتهم ودينهم وثقافتهم، جيل يستطيع آنذاك أن يتحمل المسؤولية حق التحمل ويجد ويعمل حق الجد والعمل من أجل مصلحة الأمة و دينها وثقافتها، بذلك نستطيع أن نقول أن المجالات السالفة الذكر ستصلح بشكل آلي.

يقول عبد العزيز بن عثمان التويجري: "وما إصلاح الأوضاع التعليمية والتربوية والعلمية إلا جزء من الإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل الذي هو من الشروط الضرورية لبلوغ المستوى الذي ننشده من القوة والاقتدار. "[6] كما أنه "لا يمكن النهوض باقتصادنا وبمشوارنا الثقافي والفكري بمنأى عن نظامنا التربويالتعليمي الذي يعتبر المحطة الرئيسية والركيزة الداعمة لكل تغيير عبره نمرر قيمنا ومبادئنا كي يصبح الفرد مواطنا صالحا قادرا على المشاركة في اتخاذ القرارات الحاسمة التي تدفع بعجلة تقدم البلاد إلى الأمام."[7]

ولما كان الأمر كذلك، وكانت هناك هوة واسعة بين ما يجب أن يكون وبين ما هو كائن في مجال التربية والتعليم، عن لنا القول أن إصلاح منظومة التربية والتكوين بالمغرب بات أمرا حتميا، دونه لن نتمكن من انقاذ أمتنا من غياهب الأمية والجهل والتيه التي خلفتها النظم التربوية الآفلة والقائمة.

صناعة المدرسين الأكفاء: ضخ لدماء جديدة في جسد المنظومة التربوية المغربية

تبتدأ صناعة المدرسين من طريقة انتقائهم لولوج مراكز التكوين، حيث بات اليوم يغلب عليها طابع السطحية من جهة، وطابع عدم المبالاة من جهة أخرى. إذ ينتقى الطلبة وفق النقط المحصل عليها في الشهادة الجامعية التي تخول لهم الترشح لاجتياز المباراة، تلك النقط لا تعكس بالضرورة حقيقة مستواهم، مما يجب فتح المجال وإعطاء الحق لكل طالب لاجتياز المباراة، "وفي ذلك فليتنافس المتنافسون." بالموازاة مع ذلك، يتوجب على الساهرين على إعداد المباراة وسيرها أن يدققوا صياغة النصوص والأسئلة وأن لا يتساهلوا في الحراسة أثناء الامتحانات، ذلك أنهم أمام تخريج أطر ستوكل إليهم مسئولية تربية النشء.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن الطلبة الذين يترشحون لولوج مراكز تكوين أساتذة التعليم الابتدائي سيتفرعون إلى تخصصين، أساتذة اللغة، تسند إليهم مهمة تدريس مواد اللغة العربية واللغة الأمازيغية والتربية الإسلامية. وأساتذة العلوم، يكلفون بتدريس مواد الرياضيات والنشاط العلمي والتربية الفنية والتربية البدنية. ذلك على أن يؤجل تدريس اللغة الأجنبية إلى مرحلة لاحقة.[8]

إن اختبار المعارف وحدها أمر غير كاف لاختيار مدرس كفء نعول عليه في تربية أبناءنا، و"الفرز

بمبارات وامتحانات تقيم المحصول المعرفي وحده غرر وضرر. لما يخترع البشر وسيلة لفرز الأخيار أفضل من الاستماع لشهادة الناس فيهم، وفي ديننا الحنيف مبدأ التعديل والتجريح. "كيف نعدل العلماء والمعلمين؟" سؤال عن الوسيلة. وإنه لأكد من عدلية الشاهد عند القاضي عدلية من نستأمنهم على فلذات أكبادنا وعلى مستقبل الأمة."[9]

إلا أن تقييم الأخلاق والسلوكات لا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال عن طريق امتحانات كتابية. "لا بد أن تتحكم المراكز التكوينية بشكل أو بآخر في معايير الولوج، وأن تعتمد بالأخص على بطاقات التحفيز التي يبين فيها المرشح اختياره صناعة التدريس عن قناعات وقدرات، لا مجرد الرغبة في الانفلات من البطالة. وأن تكون هذه البطاقة محور نقاش مستفيض خلال الامتحانات الشفوية التي تسمح بتحليل شخصيات المرشحين معرفيا ونفسيا وأخلاقيا..."[10]

مهما كان الأمر، فإن الطالب المتخرج، الذي يطارده شبح البطالة أينما حل وارتحل، غالبا ما سيبذل قصارى جهده ليبين حسن أخلاقه وصفاء سيرته وقوة رغبته في القيام بمهمة التدريس على أحسن وجه وأكمل شكل. ولما كان ذلك كذلك، جاز لنا القول أن الطريقة السالفة الذكر أعني ملء بطاقات التحفيز وإن كانت ستحسن من طريقة انتقاء المدرسين إلا أنها ستترك هوة عريضة تدع المجال لكثير ممن لا يستحقون تحمل مسؤولية التربية والتدريس الولوج إلى أوساط المهنة، وهذا سيؤثر سلبا على سير الإصلاح التربوي الذي ننشده.

إن سلوكيات المدرسين وأخلاقياتهم أمر يكتسي أهمية قصوى، مما يجب أن لا يتهاون فيه وأن يحمل محمل الجد، وأن يدقق في مسألة اختيار ذوي الأخلاق الرفيعة والسلوكات الحسنة. و"نظرا لصعوبة قياس الجانب الأخلاقي الوجداني في شخصية المترشح، يجب إحداث سجلات ترافق التلاميذ طول حياتهم الدراسية، وتتضمن الجانب السلوكي في حياتهم إنطلاقا من ملاحظات الإداريين والأساتذة على السواء، حتى لا ينخرط في سلك التعليم إلا من كان يتمتع بأخلاق رفيعة."[11]

أرى، من وجهة نظر شخصية، أن اشتراط الحصول على دبلوم الدراسات الجامعية العامة، أو ما يعادله، لولوج مراكز تكوين أساتذة التعليم الابتدائي، اختيار غير صائب لما فيه من هدر للوقت ذلك أن المتخصص في شعب كانت ذات صلة بالتعليم الابتدائي أو لم تكن كذلك، لن يستغله المدرس في مساره العملي ولن يستفيد التلاميذ من تخصصه شيئا.

إن اشتراط الحصول على شهادة البكالوريا هوالأقرب إلى الصواب بحيث يكون الطلبة خلال تلك الفترة أقرب إلى المواد المدرسة بالمدرسة الابتدائية، إلا أن الطلبة الناجحين في المباريات الكتابية والشفهية سيتلقون ثلاث سنوات من التكوين الفعلي. تخصص السنة الأولى لاكتساب المعارف و

الموارد التي تدرس بالتعليم الابتدائي، و السنة الثانية يزاوج فيها بين تحصيل الموارد واكتساب مهارات وكفايات التدريس وأسس علم التربية، بينما يخرج الطلبة الأساتذة إلى المدارس التطبيقية خلال السنة الثالثة، مع الإبقاء على تحصيل مهارات التدريس وعلم التربية على أن يركز أكثر على التطبيق خلال هذه السنة الختامية. بهذه الطريقة يتخرج الطالب الأستاذ متمرنا وقادرا على أن يسند إليه قسم لتدريسه.

بينما يلج المراكز التربوية الجهوية الطلبة الحاصلون على دبلوم الدراسات الجامعية العامة أو ما يعادله، على أن يقضي هؤلاء الطلبة سنتين من التكوين، يزاوج في الأولى بين تحصيل الموارد والمعارف واكتساب كفايات التدريس ومهارات التربية، وتخصص الثانية للتطبيق العملي مع الاستمرار في الغوص في أغوار علم التدريس والتربية.

يلج الحاصلون على الإجازة، أو ما يعادلها، المدارس العليا للأساتذة ويتلقون سنتين من التكوين وسيكون توزيعها على غرار ما ذكرناه في شأن المراكز التربوية الجهوية.

إن القيام بهذه الخطوة الإصلاحية في شأن تكوين أطر التدريس سيعطي نفسا جديدا للتربية والتعليم بالمغرب، وسيظهر لا محالة بصمات إيجابية واضحة المعالم على المنظومة التربوية والتعليمية. كما سترقى مدة التكوين بالمغرب إلى المعدلات الدولية التي بات اليوم بعيدا عنها، حيث جاء في تقرير المجلس الأعلى للتعليم: "تقل مدة التكوين في المغرب عن المعدلات الدولية المشار إليها أعلاه وبالفعل يلج المدرسون المهنة لمستوى دراسي هو بكالوريا + 3 سنوات في السلكين الابتدائي والثانوي الاعدادي وبكالوريا + 4 سنوات في السلك الثانوي التأهيلي."[12]

ولما كانت طرائق وفنون ومقاربات التدريس في تجدد مستمر، كان من الضروري إيصال كل ما استجد من شؤون التربية إلى كل من هيئات التدريس والإدارة والتفتيش عبر تكوينات مستمرة، أكد عليها الميثاق الوطني للتربية والتكوين وكذا تقرير المجلس الأعلى للتعليم لسنة 2008. أما أن نوظف في سلك التعليم طلبة، وإن كانوا حاصلين على أعلى الشواهد والدبلومات، دون تكوين أساسي ومستمر، يدوم الأول ثلاث سنوات في السلك الابتدائي وسنتين في السلكين الثانوي الاعدادي والثانوي التأهيلي، يعد سخرية واستهتارا وقمة في عدم المبالاة وعدم الاكتراث بمصير الأمة و أبنائها.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى ضرورة منح نفس سلم الأجور و نفس التعويضات لكل أطر التدريس بكل الأسلاك. مع منح تعويضات للعاملين بالمناطق النائية والصعبة وتحسين ظروف العمل من كل الجوانب وعلى كل المستويات والأصعدة.

إذا ما خطونا هذه الخطوة المهمة في إصلاح نظام تكوين الأساتذة، حق القول بأنه على المدرسين العمل بجدية ومثابرة وأن يمتلكوا ضميرا مهنيا وأن يتنزهوا عن كل المكاسب والأغراض الدنيوية من

مال وجاه وشهرة وسمعة. دون ذلك نكون كالذي قذف بامرئ في اليم وقال له إياك إياك أن تبتل بالماء. فكيف يمكن للمدرس المغربي العمل بجد في ظل غياب تكوين أساسي وتكوين مستمر حقيقيين، وانعدام تأطير تربوي جدي، وظروف غير ملائمة للعمل، وعدم توافر أبسط الوسائل الديداكتيكية، وغياب المساواة بين أطر التدريس، وفي ظل برامج تربوية ومقررات دراسية كأعجاز نخل خاوية، ومناهج تعليمية صيغت لإرضاء المستعمر الجديد...؟

خاتمة:

إن إصلاح منظومة التربية والتعليم هو الأساس الوحيد الذي يمكن أن نراهن عليه من أجل تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية شاملة بغية الوصول إلى المغرب المنشود، مغرب يرقى إلى ممارسة العدل والمساواة ويسمو نحو الفضائل والأخلاقيات؛ مغرب يتشكل من مواطنين واعين وأسر مثقفة ومجتمع حداثي حق الحداثة، وإلا فإننا سنبقى متخبطين في أوحال الظلال والتيه وسنظل منتجين ومعيدين إنتاج الجهل والأمية.

هوامش ومراجع:

1 - يحيى اليحياوي، مأساة التعليم بالمغرب، مجلة الفرقان، العدد 61 1429-2008 ، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء ، ص7.

2- أنظر المهدي المنجرة، عولمة العولمة، منشورات الزمن، الكتاب 18، الطبعة الثانية، ص71.

3- عبد العزيز بن عثمان التويجري، الأمة الإسلامية في مواجهة التحدي الحضاري، المعرفة للجميع، العدد 3 يناير 1999، منشورات رمسيس الرباط، ص11.

4- محمد يتيم، المخطط الاستعجالي هل ينجح في إصلاح نظامنا التعليمي، مجلة الفرقان، العدد 61 -1429 2008، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، ص 19.

5- عبد الله ضيف، من الأهداف إلى الكفايات دراسة تحليلية في طرق ومناهج التدريس، مطبوعات الهلال وجدة، الطبعة الرابعة 2005، ص116.

6- عبد العزيز بن عثمان التويجري، مرجع سابق، ص31.

7- حمد الله اجبارة، المنظومة التربوية المغربية وتحديات العولمة (أي دور لمقاربة الكفايات في تعليم مغرب اليوم) ، دار النشر الجسور وجدة 2006، ص6.

8- لا بد من الإشارة هنا إلى أن مدة تدريس كل مادة، والتي حددت في الكتاب الأبيض، يجب أن تتغير وتصاغ من جديد.

9- عبد السلام ياسين، حوار مع الفضلاء الديمقراطيين، سحب مطبوعات الأفق الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1994، ص172.

10- محمد بازي، صناعة التدريس ورهانات التكوين، منشورات علوم التربية، الطبعة الأولى 2010، ص114.

11- محمد حمداوي، مجلة النداء التربوي،عدد 65، خاص بأشغال المناظرة الوطنية المنعقدة في وجدة -1419 1999، مطبوعات الهلال وجدة،ص167، أورده عبد الله ضيف، مرجع سابق، ص97.

12- أنظر تقرير المجلس الأعلى للتعليم 2008، ج4، ص ص37 ، 38.